

مهمة ٥ لمقرر قضايا بحثية ١

إعداد الباحث/ تركي عتيق الله السلمي
تحت إشراف د/ هبة القصبي

مهمة ٥



قضايا بحثية ١

مهمة ٥



عنوان البحث



الزراعة البيئية من منظور القطاع الزراعي الليبي.

١. يعلق الباحث على العنوان وما إذا كان مجال شيق للدراسة، وهل المتغيرات الأساسية (مستقل-تابع-وسيط-معدل) ومجال التطبيق به واضح:

عنوان البحث "الزراعة البيئية من منظور القطاع الزراعي الليبي (رؤية مستقبلية للمزارع شبه الحضرية)" يعكس موضوعاً شيقاً، حيث يتناول الزراعة البيئية ودورها في ليبيا، مع التركيز على المزارع شبه الحضرية. هذا المجال مهم نظراً لتزايد التحديات البيئية وتأثير الممارسات الزراعية التقليدية على الموارد الطبيعية، مما يجعله موضوعاً ذا صلة كبيرة بالتنمية المستدامة..

المتغيرات الأساسية في البحث:

المتغير المستقل: الزراعة البيئية.

المتغير التابع: تأثير الزراعة البيئية على القطاع الزراعي الليبي.

المتغيرات الوسيطة/المعدلة: قد تشمل المشكلات البيئية، التشريعات، مستوى الوعي البيئي، ومدى تبني المزارعين لهذه الممارسات.

وضوح مجال التطبيق:

المجال التطبيقي واضح، حيث تم تنفيذ الدراسة في بلدية المرج بشرق ليبيا، وركزت على موظفي القطاع الزراعي. اختيار هذه المنطقة يعزز واقعية البحث، لكنه قد يحد من تعميم النتائج على مناطق أخرى بليبيا.

٢. هل فقرات المقدمة أوجزت وأوضحت متغيرات الدراسة بدقة.

المقدمة قدمت عرضاً عاماً لموضوع الزراعة البيئية في ليبيا، حيث سلطت الضوء على أهمية المزارع شبه الحضرية ودورها في الربط بين المناطق الريفية والحضرية. كما ناقشت تأثير الزراعة التقليدية على البيئة، مشيرة إلى المشكلات البيئية مثل استنزاف الموارد الطبيعية، تلوث المياه، والتغيرات المناخية.

ومع ذلك، لم توضح المقدمة بشكل صريح جميع متغيرات الدراسة. فقد تمت الإشارة إلى الزراعة البيئية باعتبارها العامل الأساسي، ولكن لم يتم تحديد العلاقة بينها وبين المتغيرات الأخرى مثل تأثيرها على الإنتاج الزراعي أو التشريعات المنظمة لها. كما لم يتم توضيح ما إذا كانت هناك متغيرات وسيطة أو معدلة تؤثر على العلاقة بين الزراعة البيئية وأثرها على القطاع الزراعي.

بشكل عام، المقدمة تناولت خلفية الدراسة وأهميتها، لكنها لم تعرض بشكل دقيق وواضح جميع متغيرات البحث وعلاقتها ببعضها البعض، مما قد يجعل القارئ بحاجة إلى الاطلاع على باقي أجزاء البحث لفهم الإطار العام للدراسة والمتغيرات المعتمدة فيها.

٣. تحديد ما إذا تم تحديد مشكلة الدراسة بالاعتماد على الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة وأن المشكلة تم صياغتها في تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية في محاولة لإيجاد حلول مقترحة لتلك المشكلة.

– تحليل مشكلة الدراسة في البحث:

تم تحديد مشكلة الدراسة من خلال الإشارة إلى تأثير الزراعة التقليدية على البيئة والمشكلات الناتجة عنها، مثل استنزاف الموارد الطبيعية، تلوث المياه، والتغيرات المناخية. كما ركزت الدراسة على الحاجة إلى التحول نحو الزراعة البيئية كحل مستدام، ولكن لم يتم ذكر الثغرات الموجودة في الدراسات السابقة بشكل واضح ومباشر لدعم صياغة المشكلة.

– هل المشكلة تم صياغتها في شكل تساؤل رئيسي أو تساؤلات فرعية؟

فيما يتعلق بصياغة المشكلة، فقد تم التعبير عنها في إطار الحاجة إلى التعرف على مدى وعي موظفي القطاع الزراعي في ليبيا بمفهوم الزراعة البيئية. كما تم طرح تساؤل رئيسي حول هذا الموضوع، ولكن لم يتم تقديم مجموعة واضحة من التساؤلات الفرعية التي تعالج مختلف أبعاد المشكلة وتقود إلى حلول مقترحة، على الرغم من أن مضمون الدراسة يعالج عدة جوانب مثل المشكلات البيئية، المزايا، والمقترحات.

الخلاصة:

المشكلة البحثية تم تحديدها بشكل عام، لكنها لم تستند بوضوح إلى فجوات محددة في الدراسات السابقة، كما أن التساؤلات البحثية لم تُصنَّغ في تسلسل منهجي واضح يقود إلى استنتاجات وحلول مباشرة للمشكلة.

٤ . توضيح أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة منها على مستوى التخصص وللباحثين المستقبليين، وتوضيح الأهمية التطبيقية على مستوى متخذ القرار هل يمكن تقديم مقترحات وحلول عملية يمكن تطبيقها.

– أهمية الدراسة النظرية والإضافة المتوقعة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية من خلال تسليط الضوء على مفهوم الزراعة البيئية في ليبيا وتأثيرها على القطاع الزراعي، مما يضيف بُعداً جديداً للأبحاث المتعلقة بالتنمية الزراعية والاستدامة البيئية. كما توفر الدراسة بيانات كمية وتحليلية حول وعي العاملين في القطاع الزراعي بأهمية الزراعة البيئية، مما يساهم في إثراء الأدبيات العلمية حول هذا الموضوع. يمكن أن تكون نتائجها بمثابة مرجع أساسي للباحثين المستقبليين الراغبين في دراسة تأثير الزراعة البيئية على الإنتاج الزراعي، الأمن الغذائي، والاقتصاد الزراعي في ليبيا أو في دول مشابهة.

– الأهمية التطبيقية لمتخذي القرار والممارسين:

توفر الدراسة مجموعة من المقترحات والحلول العملية التي يمكن أن تساعد صناع القرار في وضع سياسات تدعم التحول نحو الزراعة البيئية، مثل:

- ١ . إصدار تشريعات وحوافز لتشجيع المزارعين على تبني الممارسات البيئية المستدامة.
- ٢ . توفير برامج إرشادية وتدريبية لزيادة وعي المزارعين حول الزراعة البيئية.
- ٣ . تقديم دعم مالي وتقني من خلال القروض والتسهيلات التي تشجع على تطبيق الزراعة البيئية.
- ٤ . تفعيل دور الجمعيات الزراعية في تعزيز التنسيق بين المزارعين والجهات الحكومية لدعم الاستدامة الزراعية.

٥. قراءة أهداف الدراسة بشكل تحليلي ومدى امكانية وواقعية التوصل إليها.

١. تحليل أهداف الدراسة ومدى إمكانية تحقيقها:

- التعرف على وعي الموظفين بمفهوم الزراعة البيئية: هذا الهدف واضح وقابل للتحقيق، حيث تم استخدام استبيان لجمع البيانات من عينة من موظفي القطاع الزراعي في بلدية المرج، مما يتيح قياس مستوى الوعي لديهم بطريقة منهجية.
- تحديد المشكلات البيئية المرتبطة بالزراعة التقليدية: هذا الهدف واقعي وتم تحقيقه من خلال تحليل بيانات الاستبيان، حيث أبرزت الدراسة مشكلات مثل استنزاف المياه الجوفية، تلوث التربة، وانبعاث الغازات الدفيئة.
- استعراض المزايا المتوقعة للزراعة البيئية: يمكن تحقيق هذا الهدف بسهولة من خلال البيانات التي تم جمعها، حيث حددت الدراسة فوائد مثل تقليل تكاليف الإنتاج، الحفاظ على خصوبة التربة، والاستغناء عن الكيماويات الضارة.
- اقتراح حلول وتوصيات لإنجاح الزراعة البيئية: هذا الهدف قابل للتحقيق، وقد قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات العملية، مثل إصدار تشريعات تحفيزية، تقديم القروض، وتفعيل دور الجمعيات الزراعية.

٢. مدى إمكانية وواقعية تحقيق الأهداف:

- الأهداف البحثية تم تحقيقها ضمن نطاق الدراسة، لكن تطبيقها عملياً يعتمد على استجابة الجهات المختصة وصناع القرار.
- بعض الأهداف مثل رفع وعي المزارعين والتوسع في تطبيق الزراعة البيئية تحتاج إلى جهود مستمرة وتعاون بين الحكومة والمزارعين، مما قد يجعلها تتطلب وقتاً أطول للتحقيق على أرض الواقع.
- إصدار تشريعات ودعم مالي قد يكون ممكناً لكنه يتطلب إرادة سياسية وتخطيطاً استراتيجياً لضمان التنفيذ الفعلي.

٦. قراءة الإطار النظري والمفاهيمي بشكل يعرف المتغيرات بدقة ومدى الترابط بينها، كذلك تحديد الأبعاد الفرعية المكونة للمتغيرات الأساسية إن وجدت وما هو المنطق في اختيارها.

الإطار النظري في الدراسة قدم تعريفاً عاماً للزراعة البيئية، حيث تناول أهميتها كبديل مستدام للزراعة التقليدية، ودورها في الحد من المشكلات البيئية، مثل استنزاف المياه وتلوث التربة والموارد المائية بالمبيدات والأسمدة الكيماوية. كما ناقش تأثيرها على الإنتاج الزراعي واستقرار الموارد الطبيعية، لكنه لم يقدم تعريفاً صريحاً لجميع المتغيرات الأساسية وعلاقاتها ببعضها البعض بشكل مباشر.

١. الأبعاد الفرعية للمتغيرات:

- للزراعة البيئية: تقليل الكيماويات، الحفاظ على التنوع البيولوجي، وترشيد استهلاك الموارد.
 - لأثرها على القطاع الزراعي: تحسين الإنتاجية، تقليل التكاليف، ودعم الأمن الغذائي.
- هذه الأبعاد تم اختيارها بناءً على المشكلات البيئية في ليبيا ومتطلبات الزراعة المستدامة، مما يجعلها منطقية وقابلة للتطبيق

٢. المنطق في اختيار الأبعاد الفرعية:

- تم اختيار الأبعاد بناءً على القضايا البيئية الرئيسية التي تعاني منها ليبيا، مثل نقص الموارد المائية، التدهور البيئي، والتلوث الزراعي.
- الأبعاد الفرعية تتماشى مع الأهداف الدولية للزراعة المستدامة، مما يعطي الدراسة طابعاً عملياً وقابلاً للتطبيق.
- ربط الدراسة بعوامل العاملين والمزارعين يعكس بعداً اجتماعياً مهماً، حيث يشكل الإدراك والقبول المجتمعي عاملاً رئيسياً في نجاح التحول نحو الزراعة البيئية.

٧. قراءة الدراسات السابقة والأدبيات بشكل تفاعلي ومدى حداثتها وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينها بشكل يمكن من تقديم مقترحات نظرية تؤدي لصياغة فروض علمية قابلة للاختبار.

١. حداثة الدراسات السابقة ومدى ملائمتها:

تضمنت الدراسة مراجع حديثة نسبياً، حيث تم الاستناد إلى أبحاث من الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، وهو مؤشر جيد على حداثة الأدبيات. ومع ذلك، بعض المصادر الأخرى تعود إلى ما قبل ٢٠١٠، مما قد يؤثر على دقة المقارنات مع الوضع الحالي.

٢. أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة:

- التأكيد على أهمية الزراعة البيئية: جميع الدراسات تتفق على أن التحول نحو الزراعة البيئية يحقق فوائد بيئية واقتصادية.
- التأثيرات السلبية للزراعة التقليدية: معظم الأدبيات تشير إلى أن الزراعة التقليدية تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث البيئي.
- دور الدولة في دعم التحول البيئي: الدراسات السابقة تؤكد على ضرورة إصدار تشريعات وتوفير حوافز مالية لتشجيع المزارعين على تبني ممارسات مستدامة.

٣. أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة:

- التوجه البحثي: بعض الدراسات تركز على الأبعاد الاقتصادية للزراعة البيئية، بينما يركز البحث الحالي على الجانب البيئي وتأثيره على ليبيا تحديداً.
- مدى التغطية الجغرافية: بعض الدراسات تناولت الزراعة البيئية بشكل عالمي أو في سياقات أخرى، بينما ركز البحث الحالي على ليبيا وبلدية المرج تحديداً.
- طرق البحث المستخدمة: البحث الحالي اعتمد على التحليل الكمي باستخدام SPSS، في حين أن بعض الدراسات السابقة استخدمت التحليل النوعي أو دراسات حالة.

٨. تحديد الفروض الرئيسية والفرعية للدراسة ومدى ارتباطها بعنوان الدراسة ومتغيراتها وتساؤلاتها الرئيسية

والفرعية وما إذا كانت تسهم في تحقيق أهداف الدراسة.

١. يناقش البحث ثلاثة فروض رئيسية ويندرج تحتها فروض فرعية وهي كالتالي.

١- للزراعة البيئية تأثير إيجابي على الحد من المشكلات البيئية الناتجة عن الزراعة التقليدية في ليبيا.

- تؤدي الزراعة البيئية إلى تقليل تلوث الموارد المائية مقارنة بالزراعة التقليدية.

- يساهم تطبيق الزراعة البيئية في تقليل استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية.

- تساهم الزراعة البيئية في الحد من استنزاف المياه الجوفية.

٢- يلعب وعي المزارعين والمسؤولين دوراً رئيسياً في نجاح تطبيق الزراعة البيئية في ليبيا.

- تؤثر البرامج الإرشادية والتدريبية إيجابياً على استعداد المزارعين لتبني الزراعة البيئية.

- يرتبط مستوى التعليم والخبرة الزراعية بمدى تقبل المزارعين لممارسات الزراعة البيئية.

- يساعد وعي المزارعين بمخاطر الزراعة التقليدية على تعزيز تبنيهم للزراعة البيئية.

- موقف القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية من شرط التحكيم.

٣. تساهم الحوافز والتشريعات في زيادة تبني المزارعين لممارسات الزراعة البيئية.

- يوجد تأثير إيجابي للقروض والمساعدات المالية على تحول المزارعين إلى الزراعة البيئية.

- يساهم إصدار قوانين بيئية داعمة في زيادة معدل تطبيق المزارعين للزراعة البيئية.

- تؤثر الحوافز الاقتصادية بشكل مباشر على زيادة المساحات المزروعة بالأساليب البيئية.

٢. مدى ارتباط الفروض بعنوان الدراسة والتساؤلات الرئيسية والفرعية:

- بالنسبة للعنوان: العنوان يعكس أهمية دراسة تأثير الزراعة البيئية على القطاع الزراعي، وهو ما تتناوله الفروض من حيث التأثيرات البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية.
- بالنسبة للتساؤلات الرئيسية والفرعية: ترتبط الفروض البحثية بشكل وثيق بالتساؤلات الرئيسية والفرعية للدراسة، حيث يجب الفرض الأول على التساؤل حول تأثير الزراعة البيئية في الحد من المشكلات البيئية الناتجة عن الزراعة التقليدية، بينما يعالج الفرض الثاني دور وعي المزارعين والمسؤولين، مما يتصل بالتساؤل حول مدى إدراكهم لمفهوم الزراعة البيئية. ويرتبط الفرض الثالث بتأثير الحوافز والتشريعات، وهو ما يجب على التساؤل المتعلق بدور السياسات الحكومية في دعم هذا التحول. أما الفرض الرابع، فيتناول التحديات التي تواجه تطبيق الزراعة البيئية، مما ينسجم مع التساؤل حول أبرز العقبات أمام انتشارها في ليبيا. بذلك، تترابط الفروض مع التساؤلات البحثية لضمان تحقيق أهداف الدراسة.

٣. الأهداف العامة للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الزراعة البيئية على الحد من المشكلات البيئية الناتجة عن الزراعة التقليدية، وقياس مستوى وعي المزارعين والمسؤولين بها، بالإضافة إلى تقييم فوائدها الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالزراعة التقليدية. كما تسعى إلى دراسة دور الحوافز والتشريعات في دعم انتشارها، مع رصد التحديات التي تواجه تطبيقها في ليبيا واقتراح حلول لتجاوزها. وأخيراً، تهدف إلى تقديم رؤية مستقبلية لتعزيز تبني الزراعة البيئية، بما يحقق الاستدامة البيئية والاقتصادية للقطاع الزراعي الليبي.

٤. الاستنتاج:

الفروض البحثية مترابطة مع العنوان، المتغيرات، والتساؤلات البحثية، وتساهم في تحقيق أهداف الدراسة، مما يجعلها قابلة للاختبار باستخدام التحليل الكمي والكيفي.

٩. الإشارة لنموذج أو إطار الدراسة إن وجد وما إذا كان يعبر عن العلاقات الممثلة فيه بشكل واضح ويحدد اتجاه الفروض التي سيتم اختبارها.

لم يشر البحث صراحةً إلى نموذج نظري أو إطار تحليلي محدد، ولكنه يعتمد على تحليل العلاقة بين الزراعة البيئية كمتغير مستقل وتأثيرها على الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعي الليبي كمخرجات أو متغيرات تابعة.

١٠. تلخيص منهجية الدراسة ومكوناتها الرئيسية: (مصادر جمع البيانات-المجتمع والعينة-أسلوب وطريقة جمع البيانات-الأساليب الإحصائية المستخدمة).

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي التحليلي لدراسة تأثير الزراعة البيئية على القطاع الزراعي الليبي، حيث تشمل منهجيتها المكونات التالية:

١. مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من خلال الاستبيانات الموجهة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي ببلدية المرج، بالإضافة إلى مراجعة الدراسات السابقة والتقارير العلمية ذات الصلة.

٢. المجتمع والعينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في القطاع الزراعي ببلدية المرج (٦٠٠ موظف)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة قوامها ٢٢٤ مبحوثاً، بعد التحقق من صدق وثبات أداة البحث.

٣. أسلوب وطريقة جمع البيانات

تم استخدام الاستبيان المغلق كأداة رئيسية لجمع البيانات، وشمل أربعة محاور رئيسية:

- الخصائص الشخصية للمبحوثين.
- المشكلات البيئية الناتجة عن الزراعة التقليدية.
- مميزات الزراعة البيئية.
- المقترحات لإنجاح الزراعة البيئية.

٤. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، من خلال:

- التكرارات والنسب المئوية لتحليل الخصائص الشخصية.
- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقييم اتجاهات الاستجابات.
- اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة البحثية، حيث حققت الدراسة ثباتاً مرتفعاً (٠.٩٥).

١١. تحديد مساهمة الدراسة في تفسير وشرح النتائج واتفاقها أو اختلافها مع الأدبيات وأسباب ذلك من وجهة نظر صاحب الدراسة، كذلك تحديد هل تم تحقيق أهداف الدراسة، وتوضيح الارتباط بين نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة بشأنها وامكانية تطبيق تلك التوصيات في الواقع العملي، كذلك ما إذا كانت توجد توصيات ومقترحات بشأن البحوث المستقبلية المقترحة على جمهور الباحثين.

ساهمت الدراسة في تفسير النتائج من خلال توضيح تأثير الزراعة البيئية على الحد من المشكلات البيئية في القطاع الزراعي الليبي، حيث أكدت أن تبني هذه الممارسات يقلل من استنزاف الموارد الطبيعية ويحد من تلوث المياه والتربة. كما أظهرت أن وعي المزارعين والدعم الحكومي يشكّلان عوامل رئيسية في تعزيز انتشار الزراعة البيئية. وبالمقارنة مع الأدبيات السابقة، فإن الدراسة تتفق مع الأبحاث التي أكدت دور التشريعات والسياسات في دعم الاستدامة الزراعية، لكنها تختلف في إبراز تحديات مثل نقص الوعي والبنية التحتية في ليبيا.

تمكنت الدراسة من تحقيق أهدافها من خلال تحليل العلاقة بين الزراعة البيئية والمشكلات البيئية، وقياس مستوى وعي المزارعين، وتقييم أثر الحوافز والسياسات الحكومية، إضافة إلى تحديد أبرز التحديات التي تعيق تطبيق الزراعة البيئية، وتقديم رؤية مستقبلية لدعم انتشارها.

أظهرت النتائج الحاجة إلى تطبيق توصيات عملية مثل إصدار تشريعات داعمة، وتنظيم برامج توعية، وتحسين البنية التحتية الزراعية، وهي توصيات قابلة للتنفيذ إذا توافرت الإرادة السياسية والدعم المؤسسي. كما قدمت الدراسة مقترحات للبحوث المستقبلية، منها دراسة التأثير الاقتصادي طويل المدى للزراعة البيئية، وتحليل دور التكنولوجيا في تعزيز كفاءتها، واستكشاف تجارب دول أخرى يمكن تطبيقها في ليبيا.



Thank You